

الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

بالفعل .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الطرف يرفع إذا وقع خبرا لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالا لذي حال أو صلة لموصول أو معتمدا على همزة الاستفهام أو حرف النفي أو كان الواقع بعده أن التي في تقدير المصدر فالخبر كقوله تعالى (فأولئك لهم جزاء الضعف) فجزاء مرفوع بالطرف والصفة كقولك مررت برجل صالح في الدار أبوه والحال كقولك مررت بزيد في الدار أبوه وعلى ذلك قوله تعالى (وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور) فهدى ونور مرفوعان بالطرف لأنه حال من الإنجيل ويدل عليه قوله تعالى (ومصدقا لما بين يديه) فعطف مصدقا على حال قبله وما ذاك إلا الطرف والصلة كقوله تعالى (ومن عنده علم الكتاب) والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى (أفي شيء) وحرف النفي كقولك ما في الدار أحد وأن كقوله تعالى (ومن آياته أنك ترى الأرض) فأن وما عملت فيه في موضع رفع بالطرف وإذا عمل الطرف في هذه المواضع كلها فكذلك فيما وقع الخلاف فيه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إن الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنه قد تعرى من العوامل اللفظية وهو معنى الابتداء فلو قدر هاهنا عامل لم يكن إلا الطرف وهو لا يصلح هاهنا أن يكون عاملا لوجهين أحدهما أن الأصل في الطرف أن لا يعمل وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ولو كان هاهنا عاملا لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول إن أمامك زيدا وطننت خلفك عمرا وما أشبه ذلك لأن عاملا لا يدخل على عامل فلو كان الطرف رافعا لزيد لما جاز ذلك ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويبطل عمله كما لا يجوز أن تقول إن يقوم